MISSION PERMANENT DU ROYAUME
D'ARABIE SAOUDITE AUPRÈS DES NATIONS UNIES
GENÈVE

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة
جنيف

Ref. No. 413/1620

Geneva, 24 February 2022

The Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to the United Nations Office and Other International Organizations at Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and would like to refer to the letter received on the 22 December 2021 regarding the call for submission for two reports on the issue of child, early and forced marriage. In that regard, the Permanente Mission has the honor to attach herewith the contribution of the Government of Saudi Arabia on the aforementioned letter.

The Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurance of its highest consideration.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights(OHCHR)
Email: registry@ohchr.org
caroline.ouaffowafang@un.org

مذكرة موجزة

عن جهود المملكة في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٧٥/١٦٧) وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (٤١/٨) عن الزواج المبكر والقسري للأطفال.

- صدر الأمر السامي رقم (٤٦٠٣٢) وتاريخ ١٤٤١/٧/٢٨هـ الموافق ٢٠٢٠/٣/٢٣م. بالموافقة على ضوابط الزواج المبكر، المتضمنة قصر الإذن بعقد النكاح لمن هم دون سن الثامنة عشرة ذكراً كان أو أنثى على المحكمة المختصة. وعليها أن تتأكد من توافر شروط الزواج المبكر، ومنها:

١. أن يتحقق القاضي من موافقة الشاب أو الفتاة من خلال الإقرار الصريح أمامه وكذلك سماع ما لدى الأم في هذا الخصوص.
٢. أن يتم التحقق من بلوغ الراغبين في الزواج، والاكتمال الجسمي والعقلي لهما من خلال الجهات الصحية المعتمدة.
٣. ألا يشكل الزواج خطراً عليهما، وذلك بموجب تقرير طبي (الفحص ما قبل الزواج) معتمد من الجهات الطبية الحكومية.
٤. تقرير نفسي واجتماعي معتمد من الجهات ذوات العلاقة بحيث يمكن للمحاكم الاستعانة بها في تقدير الجوانب النفسية والاجتماعية، على أن يتضمن التقرير إيضاحاً لمدى التكافؤ النفسي والاجتماعي للزوج والزوجة.

كما تضمنت هذه الضوابط أن تقوم الجهات ذوات العلاقة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لضبط أي مخالفة لهذه الضوابط وتطبيق نظام حماية الطفل على المخالف، ومنح القاصر أو أي من والديه الحق في رفع دعوى في حال نشوء خلاف بين الزوجين أو تعرض أي منهما للضرر.

- صدر تعميم وزارة العدل رقم (١٣/ت/٧٩٦٩) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢٦هـ الموافق ٢٠١٩/١٢/٢٤م. المتضمن التعميم على كافة المحاكم ومأذوني الأنكحة بعدم إجراء أي عقود لمن يقل عمره عن (١٨) سنة. والرفع عمن يخالف ذلك من المأذونين.
- أصدرت وزارة العدل التعميم رقم (١٣/ت/٦٣٨٩) وتاريخ ١٤٣٧/١٠/٢٦هـ الموافق ٢٠١٦/٧/٣١م الموجه إلى مأذوني الأنكحة بالالتزام بسماع موافقة المرأة قبل عقد الزواج تحقيقاً للنظام وحفظاً للحقوق.

- أنصفت الأنظمة والقوانين النافذة في المملكة العربية السعودية الفتاة فيما يتعلق بهذه القضية، بناء على المادة رقم (١٣) من نظام الحماية من الإيذاء، وذلك بمعاقبة ولي الأمر الذي تثبت عليه تهمة الزواج القسري، وتتضمن العقوبات السجن لمدة تصل إلى عام واحد، بالإضافة إلى غرامة مالية تصل إلى (٥٠) ألف ريال سعودي، ومن أشكال الزواج القسري حجز المرأة منذ الصغر لقريب لها، وطلب ولي الأمر استشارة أبناء عمومة الفتاة قبل زواجها في حال رغبتهم بها، لأن لهم الأولوية، وكذالك منع المرأة من الزواج وحصرها على شخص بعينه لمصالح مادية. كما تضمنت هذه المادة تشديد العقوبة ومضاعفتها في حال العود.
- جرى تعديل النظام التقني بحيث لا يقبل النظام طلبات الزواج لمن هم دون سن (١٨).
- من الخدمات الأساسية الموفرة لمصلحة الأطفال دون سن (١٨) عاماً، تقديم الرعاية الاجتماعية وخدمات الدعم والإرشاد الأسري والنفسي.
- يجري العمل على إعداد مشروع نظام الأحوال الشخصية الذي أعلن عنه صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، والذي سوف يحدد سناً أدنى للزواج.
- تضمنت أنظمة المملكة المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم نصوصاً صريحة تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم، وسعت حكومة المملكة إلى سن الأنظمة والتشريعات التي تحفظ حقوق الأطفال وحمايتهم ومنها ما يلي:

١. المادة (٢٦) من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أنه "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية".

٢. صدر نظام الحماية من الإيذاء الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٣٤/١١/١٥هـ، الذي يهدف إلى ضمان توفير الحماية من كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزاً بذلك حدود ماله من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية وغيرها. ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يجب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم. وقد نصت المادة (١٣) منه على أنه: "دون الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً

أو نظاماً يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنه، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد على خمسين ألف ريال، أو بأحد هاتين العقوبتين، كل من أرتكب فعلاً شكل جريمة من أفعال الإيذاء الواردة في المادة الأولى من هذا النظام، وفي حال العود تضاعف العقوبة وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية". كما أن حكومة المملكة ممثلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تقوم بتقديم خدمات السكن والأمن والدعم النفسي والاجتماعي للنساء المعرضات للعنف ومنه الزواج القسري و زواج الأطفال.

٣. نظام حماية الطفل الصادر بالأمر الملكي رقم (م/١٤) وتاريخ ١٤٣٦/٢/٣ هـ الموافق ٢٠١٤/١١/٢٦م، الذي يؤكد على حفظ حقوق الطفل وحمايته من كل أشكال الإيذاء والإهمال، وضمان توفير الحماية للطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به، وضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والاهمال، بتوفير الرعاية اللازمة له، ونشر الوعي بحقوق الطفل والتعريف بها، وتقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه، ومعالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء. وقد نصت المادة (٢٣) منه على أن: "تتولى النيابة العامة التحقيق في ارتكاب أي مخالفة لأحكام النظام من تعريض الطفل لأي إيذاء أو إهمال، وأن تتولى المحاكم الجزائية تطبيق العقوبات النظامية في حق المخالفين.

٤. انضمت المملكة للعديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الشأن، ومنها "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، واتفاقية "حقوق الطفل".

- تم إنشاء خط مساندة الطفل: وهو خط اتصال هاتفي مجاني يستقبل كافة المشاكل المتعلقة بالأطفال (دون سن الثامنة عشرة) ويقدم للمتصلين المشورة، والإحالة للجهات المعنية، والمتابعة حسب ما تفتضيه الحالة، كما أن من مهام خط مساندة الطفل فيما يلي:

١. المساهمة في تلبية احتياجات الأطفال وحل مشاكلهم من خلال التواصل الفعّال مع الجهات المعنية ومتابعة توفير خدمات الرعاية والحماية لهم من قبل تلك الجهات، والتحقق من بلوغها للأطفال.

٢. التعامل الفوري مع الحالات الطارئة من خلال آلية الإحالة المباشرة للجهات المسؤولة عن التدخل الفوري، ومتابعة بلوغ الخدمة للأطفال في الوقت المناسب.

٣. مساندة الأطفال معنوياً، وبناء ثقتهم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بهم بأنفسهم.

٤. السعي المستمر نحو الأفضل بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال مراقبة إنفاذ حقوق الطفل في الحماية والرعاية في المملكة والشراكة مع المؤسسات المحلية المعنية بالطفولة ومنظمات خطوط نجدة الطفل الدولية.

٥. الإنصات الفعال ومن ثم تقديم المشورة الفورية والمتخصصة للأطفال أو مقدمي الرعاية لهم بشأن المشاكل الواردة في الاتصالات.

- في حال تقدم الفتاة بشكوى بشأن تعرضها للزواج القسري فيتم إحالتها إلى وحدات الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ويتم التحقق من الواقعة وفي حال تم التأكد من وجود إيذاء أو إهمال للفتاة فيتم إحالة الشكوى إلى النيابة العامة للتحقيق في القضية، وعند ثبوت التهمة تجاه المخالفين يتم إحالتهم للمحكمة الجزائية لتطبيق العقوبات الواردة في نظام الحماية من الإيذاء.
- يتم محاسبة أي مأذون أنكحة يقوم بإجراء عقد نكاح لأي شاب أو فتاة لم تبلغ سن (١٨) عاماً وإلغاء ترخصيه.
- تم انفاذ العديد من البرامج والمبادرات، كما أن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في هذا الشأن، نذكر منها التالي:

١. أدرجت وزارة العدل دعم المرأة في معرفة حقوقها الشرعية والقانونية ضمن مبادرة "إبراز مميزات القضاء السعودي ونشر الثقافة العدلية".

٢. نفذت وزارة العدل مجموعة من المعارض الثقافية العدلية في مختلف مناطق المملكة لتوعية الفتاة بحقوقها.

٣. قدمت مكاتب الخدمة التوعوية والاستشارية في محاكم الأحوال الشخصية في خمس مدن ما يزيد عن (٤٢) ألف خدمة خلال عام ١٤٣٩هـ للمستفيدات من خلال عقود الشراكة بين الوزارة والقطاع الثالث (غير ربحي).

٤. برنامج الأمان الأسري الوطني هو برنامج غير حكومي، يهدف إلى حماية الأسرة من العنف، من خلال رصد حالات الإساءة ودراستها وإفادة الجهات المختصة في هذا المجال، والتوعية بأضرار العنف. أُنشئ بموجب الأمر السامي رقم (١١٤٧١/ م ب)، وتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٦هـ الموافق ٢٠٠٥/١١/١٨م، تحت إشراف الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني. وقد قام هذا البرنامج بعمل تقرير (ملخص تنفيذي) لعام ٢٠٢٠م يتضمن أبرز الانجازات والتحديات أثناء جائحة كورونا، والمشاركة المحلية والدولية للبرنامج. كما نظم البرنامج مع مكتب منظمة الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية (الاسكوا- صندوق الأمم المتحدة للسكان - هيئة الأمم المتحدة للمرأة- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - منظمة اليونيسيف) حلقة نقاش عبر الأنترنت بعنوان " تطوير خدمات خطوط المساندة ودعم المهنيين العاملين فيها أثناء جائحة كوفيد-١٩"، وتم نقاش العديد من النقاط الخاصة بدور خطوط مساندة الطفل مع عرض بعض التجارب الإقليمية (نظرة عامة على الممارسات الناشئة عالمياً والتي يمكن تطبيقها أثناء جائحة كوفيد-١٩ - نظرة عامة على الممارسات والتجارب الإقليمية في خطوط المساندة فيها أثناء جائحة كوفيد- ١٩ - التجارب الإقليمية في تقديم الاستشارات ومعالجة الاحتياجات المستجدة لدعم المهنيين العاملين في مراكز بلاغات العنف الأسري - تجربة خط مساندة الطفل في برنامج الأمان الأسري الوطني أثناء جائحة كوفيد-١٩ - برنامج الأمان الأسري الوطني و تطوير مهارات المهنيين العاملين في خطوط المساندة).

٥. طفولة آمنة: جمعية طفولة آمنة هي إطار يهتم بالطفل في جميع جوانب حياته الإيمانية والفكرية والحقوقية والأمنية. وتم التصريح لها لبدء العمل وممارسة مهامها وأعمالها بموجب قرار معالي وزير الموارد والتنمية الاجتماعية رقم (١٥٣٤٤٣) في تاريخ ١٤٣٧/١١/٢٨هـ الموافق ٢٠١٦/٩/١م، بتصريح رقم (٧٩٤) كجمعية ذات صفة اعتبارية وذمة مالية مستقلة لا تهدف إلى الربح المادي وتسعى لخدمة الأطفال حتى عمر (١٨) سنة ومقرها الرئيس مدينة جدة. وتقدم الجمعية حماية مجانية قانونية للأطفال تسمى برنامج محامي الطفل، ويسعى برنامج محامي الطفل لأن يكون مرجعاً في تقديم الحماية القانونية المجانية للأطفال ضد الإيذاء والإهمال والتحرش الجنسي وذلك من خلال تقديم الاستشارات والمساعدة القانونية والتدريب القانوني والتوعية المجتمعية وعقد الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية مع الجهات ذوات الاختصاص.

٦. مؤسسة الأميرة العنود الخيرية: مركز العنود لتنمية الأسرة والطفل "شدن"، وهدف المؤسسة أن يكون مصدر تنمية وتمكين عن طريق برامج متخصصة بإكساب المهارات الحياتية والاجتماعية، وتحقيق الأمان والاستقرار لكل من الطفل والأسرة.

٧. الجمعية السعودية لطب الأطفال: وهي إحدى أقدم الجمعيات الطبية كجمعية علمية غير ربحية تُعنى أيضاً بالنشاطات والبحوث المتعلقة بالتقدم العلمي والممارسة المهنية في طب الأطفال وصحة الطفل، كما تهتم بإقامة المؤتمرات والندوات والمعارض المتخصصة في هذا المجال.

٨. جمعية رعاية الطفولة: ومن أهدافها رفع من مستوى رعاية الطفل عن طريق التعامل مع كل المؤثرات في نموه، وتقديم الدعم التربوي والتوعوي للأسرة ولمقدمي الرعاية للطفل، وتوعية المجتمع بأهمية مرحلة الطفولة وخصائصها، والاستفادة من خبرات الآخرين واستقطابها وإجراء أي تعديلات مطلوبة عليها لجعلها تتناسب مع المجتمع المحلي وتكوين بيت خبرة يُستعان به لدعم ومساندة الطفولة.

٩. الجمعية السعودية لطب النساء والولادة: وهي تقدم برامج علمية أكاديمية واستشارية وتدريبية للمتخصصين والمهتمين بعلم أمراض النساء والولادة، وتحقيق الريادة بواسطة البحث العلمي المتميز المبني على الأسس والبراهين العلمية، والتدقيق في المستجدات العلمية في هذا المجال.

*****

A Brief Note about Saudi Arabia Efforts in Implementing United Nations General Assembly resolution 75/167 and Human Rights Council Resolution 8/41, Child, early and forced marriage.

The Requirements for early marriage were approved by Royal Decree No. (46032) dated 7/28/1441 AH - 3/23/2020 AD, which stated: if a minor -male and female- who is less than (18) can marry with judicial approval, and the competent court must ensure that early Marriage Requirements are met.

This article covers early marriage requirements:

1. The judge should affirm the minor's consent by pronouncing an explicit declaration in front of him, with parental consent.
2. Ensuring that minors who want to marry are physically and mentally mature at Accredited government hospitals.
3. Marriage should go through Premarital Screening at an Accredited Premarital Screening Centers.
4. A psychological and social report approved by the competent authorities and can be used by the courts to assess psychological and social aspects, provided that the report should include an explanation of the couples' psychological and social equivalence.

As part of these rules, the relevant authorities must take the necessary procedures to detect any violations of the rules, apply the child protection system against the violator, and allow the minor or any of his/her parents the right to sue the partner if he/she caused a dispute or harm.

- The Ministry of Justice issued a Circular No. (13/T/7969) dated on 04/26/1441 AH - 12/24/2019 AD, which includes a circular to all courts and marriage officials not to conduct any marriage contracts for minors under the age of 18 years, and reporting marriage officials who contravene this circular.

- The Ministry of Justice issued Circular No. (13/T/6389) dated on 10/26/1437 AH - 7/31/2016 AD, directed to the marriage officials obligating them to hear the women consent before making the marriage contract to comply with regulations and protect rights.

- The laws and regulations in Saudi Arabia treated the girls fairly in relation to this case, based on Article No. (13) stated in Law of Protection from Abuse, by punishing the guardian who forced marriage, and the penalties include imprisonment up to one year, as well as a fine of up to 50,000 Saudi riyals. One of the forms of forced marriage is reserving a woman from a young age to a relative, and the guardian asking the girl's cousins before her marriage to another man if they want to marry her or not, because they have priority. As well as banning a woman from marrying and confining her to a specific person for financial interests. This article also included aggravating the penalty and doubling it in the case of recurrence.

- The technical system has been modified so that the system does not accept marriage applications for minors under the age of 18.

- Among the basic services provided for the interest of children under the age of (18) are the provision of social care, support services, and family & psychological counseling.

- The draft Personal Status Law, which is currently being finalized, will set a minimum age for marriage, and is one of four new laws announced by the Crown Prince.

- Saudi Arabia's systems are derived from the tolerant Islamic Sharia and the international conventions to which the kingdom has adhered, particularly the Basic Law of Governance, which contains explicit texts aimed at protecting and promoting human rights. Saudi Arabia's government has worked hard to enact regulations and legislation that protect children, including the following:

1. Article (26) of the Basic Law of Governance, which states that "the state protects human rights in accordance with Islamic Sharia."

2. The Royal Decree No. (M/25) dated 15/11/1434 AH established the Law of Protection from Abuse, which aims to protect individuals from any type of exploitation, physical, psychological, or sexual abuse, or threat thereof, that a person commits an act against another person, which involves breaking the boundaries of his/her money in terms of guardianship, authority, or responsibility, or a family relationship and so on. Mistreatment also refers to a person's refusal or negligence in carrying out his or her responsibilities or duties in meeting the basic needs of a family member or someone who is legally or legitimately entitled to do so. Article (13) states: "Without breach to any more

severe punishment prescribed by Sharia or law, the defendant shall be punished with imprisonment for a period of no less than a month and not exceeding a year, and a fine of no less than five thousand and not more than fifty thousand Saudi Riyals, or one of these two penalties. Anyone who has actually committed a form of an act of abuse mentioned in Article 1 of this Law, and in the case of recurrence, the penalty shall be doubled, and the competent court may sentence an alternative sanction to the penalties involving deprivation of liberty ". Furthermore, the Saudi government, represented by the Ministry of Human Resources and Social Development, provides housing, security, and psychosocial support services to women exposed to violence, including forced and child marriage.

3. Child Protection Law issued by Royal Decree No. (M/14), dated 2/3/1436 AH, corresponding to 26/11/2014 AD, which emphasizes child rights protection and preservation from all forms of abuse and neglect, as well as ensuring the provision of protection to the child from all forms of abuse and neglect and their manifestations that he or she may be exposed to in the surrounding environment. Also, Protect the rights of the child who has been abused and neglected, by providing the necessary care for the child, as well as raising awareness and promoting children's rights, providing assistance and treatment, providing shelter, social, psychological, and health care, and take the necessary legal action to punish the perpetrator. Along with raising awareness and understanding among communities of the different manifestations of all forms of abuse, their consequences on children, and address behavioral phenomena in the community that predict the existence of an appropriate environment for cases of abuse. Furthermore, "The Public Prosecution shall investigate any violation against law by exposing the child to any abuse or neglect, and the specialized criminal courts shall implement the regular penalties against the violators," according to Article (23).

4. Saudi Arabia is a party to various international conventions, including The Convention on the Rights of the Child (CRC) and Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW).

   Saudi Child HelpLine: It is a unified toll; free line dedicated to children under the age of 18. It provide support & counseling services to the callers. Sometime it involves referral to the concerned authorities. At a later stage SCHL follow up with the transferred cases to guarantee the child received the needed service.

The tasks of the Saudi Child HelpLine are as follows:

1. Effective communication and information sharing between agencies are essential to keep children safe and promote their welfare.

2. Dealing with emergency cases immediately through a direct referral mechanism to the authorities in charge of immediate intervention, and following up the timely delivery of service to children.

3. Supporting children morally and building self-confidence to help them make decisions about themselves.

4. Continuous improvement of service quality through observing children's rights enforcement in protection and care in Saudi Arabia, as well as collaboration with domestic institutions concerned with childhood and international child helpline organizations.

5. Active listening and prompt advice to children or caretakers regarding problems received in calls.

- If the girl complains about her being subjected to forced marriage. First, referred the girl to the Social Protection Units of the Ministry of Human Resources and Social Development (MHRSD). After that, if the incident is verified that there is abuse or neglect against the girl. Then, refer violators to the Criminal Court to apply the penalties contained in the Law of Protection from Abuse.

- If any marriage official performs a marriage contract for a minor under the age of 18 shall be held accountable, and cancel his license.

- Many programs and initiatives have been undertaken, and civil society organizations have played a key role in this regard, including:

1. Within the program " Highlighting the advantages and achievements of the Saudi judiciary and disseminating legal culture", the Ministry of Justice has included supporting women in knowing their legitimate and legal rights.

2. In order to educate girls about their rights, the Ministry of Justice has organized a series of judicial cultural exhibitions across Saudi Arabia.

3. Awareness and advisory service offices in personal status courts in five cities provided over (42,000) services to beneficiaries in 2017, through cooperation agreements between the ministry of justice and the third sector (non-profit).

4. The National Family Safety Program is a non-governmental program that aims to protect the family from violence, by monitoring and studying cases of abuse and reporting the competent authorities in this field, and raising awareness of the harms of violence. Established by Royal Decree No. (11471/MB), dated 10/16/1426 AH corresponding to 11/18/2005 AD. Under the supervision of Health Affairs in the Ministry of National Guard. This program has produced a report (executive summary) for 2020, which includes the most prominent achievements and challenges during the Corona pandemic, Local and international participation in this program. The National Family Safety Program hosted a webinar with the UN in Saudi Arabia with the participation of the following UN agencies: ESCWA, UNDP, UNFPA, UN Women & UNICEF. The webinar focused on the development of hotline services to support professionals working during the Covid-19 pandemic. It covered a range of topics with an overview of regional and global practices to address emerging needs for professional support hotline services in violence reporting centers during the Covid-19 pandemic. The webinar also discussed National Family Safety Program's experience with the child helplines during the pandemic and the capacity building of professionals working to support the hotline services. The Child Helpline Experience in the National Family Safety Program during the COVID-19 Pandemic - the National Family Safety Program and the development of skills for professionals working in the support lines).

5. Safe Childhood: Safe Childhood Association is a framework that cares for the child in all aspects of his faith, intellectual, legal and security life. It was authorized under the decision of His Excellency the Minister of Resources and Social Development No. (153443) dated 28/11/1437 AH corresponding to 1/9/2016 AD, with Permit No. (794) as an association with legal status and independent financial, and it's a non-profit. It helps children up to the age of (18) years, and it is headquartered in Jeddah. The Child Advocate Program, offered by the organization, provides a free legal protection for children. The Child Lawyer Program seeks to be a reference in providing free legal protection for children against abuse, neglect and sexual harassment, by providing advice, legal

assistance, legal training, community awareness, and concluding agreements and strategic partnerships with the competent authorities.

6. Princess Alanood Foundation: Alanood center for Family and Child development (Shadan). The foundations goal is to be a source of development and empowerment through specialized programs that provide life and social skills, and to achieve safety and stability for both the child and the family.

7. Saudi Pediatric Association: one of the oldest medical Association and it's a non-profit scientific research Association. The Association is concerned with the activities and research related to scientific progress and professional practice in pediatric and child health, it's also organize conference, seminars, and exhibition specialized in this field.

8. Child Care Association's objective is to raise the quality of child care by addressing all effects on his or her growth. And providing educational and awareness-raising support to the family and caretakers. Raising community understanding of childhood's importance and characteristics. Also, take advantage of others' experiences to attract them and make any necessary changes to make them fit in with the local community. As well as, creating an experience that can be used to help and support childhood.

9. Saudi society for Obstetrics and Gynecology: Submit an academic programmers and messages consulting and training for the specialists and interested medical personal in the science of obstetrics & Gynecology. To achieve leadership by distinguished research building on the foundations and scientific evidence and scrutinize the scientific developments in this field.

*****